مرزوق الغانم مترئساً جلسة المجلس أمس

جانب من الجلسة

عقد جلسة خاصة لمناقشة الأوضاع المأساوية الأخيرة وأصدر عددا من التوصيات المهمة

المجلس للعرب : مدوا يد العون للشعب السوري الشقيق وأهالي حلب

■ ما يجري على أرض الشام من مجازر وحشية واعتداءات همجية يندى له جبين العالم الحر مهما كان دينه او معتقده او انتماءه السياسي

كتب: عمر الرشيدي ومصطفى كامل

طالب مجلس الامة حكومة دولة الكويت والحكومات والشعوب العربية، بالوقوف عند مسؤولياتها ومد يد العون للشعب السوري الشقيق واهالي مدينة حلب.

جاء ذلك في بيان اصدره المجلس، في ختام جلسته الطارئة ، لاستنكار الجرائم ضد الانسانية ضد الاشقاء السوريين في مدينة حلب.

وأدان البيان «ما يجري على ارض سورية الحبيبة منذ اكثر من خمس سنوات وحتى اليوم ، مع استمرار العدوان على سوريا والقصف الوحشي على مدينة حلب وسكانها الابرياء المحاصرين ، وامام السكوت المريب والاستسلام الكامل للمؤسسات الدولية والاقليمية على مايتم من مجازر وحشية واعتداءات همجية ومآسي انسانية وكوارث بشرية ، يندى لها جبين العالم الحر مهما كان دينه او معتقده او انتماءه السياسي».

وأوضح ان محاولات الهاء الراي العربي والاسلامي لاخفاء وحشية ما يجري والتستر تحت دعاوى محاربة الارهاب ، مستقبحة من اخطاء وخطايا المتطرفين لتبرير الدكتاتورية والجرائم القمعية ، وهو ما يؤكد خطورة المؤامرة على المنطقة والامة كلها.

ودعا البيان الى ايقاف العدوان الاجنبي والميليشيات الطائفية والارهابية ، وكل صور التدخل الخارجي الصريحة والمستترة في الشان السوري.

كما دعا البيان الى الوقف الفوري لاطلاق النار على الاراضي السورية ، والسماح بايصال المساعدات الانسانية للمناطق المحاصرة في كافة ارجاء سوريا ووضع برنامج سياسي عاجل باختيار من يحكمه بكل حرية يملي ارادته ، ويضمن وحدة اراضي سوريا وكيان الدولة الواحد فيها ترعاه منظمة التعاون الاسلامي بالتعاون مع جامعة الدول العربية والامم المتحدة.

ودعا اعضاء المجلس في بيانهم الى وضع برنامج زمني عاجل لعودة ابناء الشعب السوري المهاجر الى اراضيه ، بكل امن وسلامة ، وتنفيذ برنامج عاجل وملح لاعادة اعمار البلاد تشرف عليه وتوفر له الموارد الجهات الرعاية.

وناشد البيان الشعوب العربية والاسلامية وكافة الحركات والهيئات فيها ، بإظهار رفضها واعتراضها على ما يجري من عدوان وتقديم كافة اشكال العون لنضال الشعب السوري وحريته.

من جهة اخرى وافق مجلس الامة على عدد من التوصيات النيابية للحكومة الكويتية، بشان الوضع في سوريا ومدينة حلب ، اولها مطالبة وزارة الخارجية الكويتية بالتحرك عربيا ودوليا ، للسعي لاستصدار قرار من مجلس الامن ، لإحالة جرائم الابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية الى المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية وفقا للفصل السابع.

كما طالب المجلس في توصياته وزارة الداخلية بتسهيل اجراءات اقامة والتحاق الاخوة السوريين بأقاربهم المقيمين في الكويت وزارة الصحة الكويتية ، بالتعاون مع جمعية الهلال الاحمر الكويتية بزيادة عدد القوافل المسيره ، من اجل اسعاف وتقديم الرعاية الطبية للاجئين السوريين في الدول التي تستقبلهم.

ودعا المجلس في توصياته الى التعاون مع الدول المعنية بالقضية السورية ، بايجاد حلول سياسية لحل المشكلة بعيدا عن القوة والسلاح مطالبا برفع الحصار عن المواطنين السوريين المحاصرين في كل المدن السورية ، وتوصيل المساعدات الانسانية لجميع البلدات المحاصرة من غذاء ومواد طبية ومساعدات.

من جهته اشاد رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم بالتزام النواب بتوجيهات صاحب السمو امير البلاد ، بان لا يكون مجلس الامة سببا في اشقاق المجتمع.

وقال الغانم عقب الجلسة الخاصة لمناقشة الوضع الإنساني في حلب ، ان تعاون الاخوة النواب غلبوا المصلحه العامة وجنبوا المجتمع الكويتي سجالا ليس في محله .

أضاف ان الكويت دولة صغيره تعيش في اقليم ملتهب ، فالحكمة مطلوبه من رجال الدولة ، واذا كان قدر اعضاء مجلس الامة رجال دولة فاعتقد ان اداءهم اليوم في هذه الجلسه ممتاز» ، مؤكدا ان المجلس عبر عن الشعب الكويتي والصوت الكويتي دون خدش للوحدة الوطنية والتلاحم الذي نحن باسس الحاجه له في ظل هذه الظروف الدقيقة .

وكان النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ، قد اكد في بداية الجلسة ان دولة الكويت اتخذت عدة خطوات استشعارا لحجم «الكارثة الانسانية المأساوية» التي تعرضت لها مدينة «حلب» .

وقال الخالد في بيان حكومي حول «الاجراءات التي اتخذتها الحكومة ووزارة الخارجية في مساعدة السوريين في مدينة حلب» ، في جلسة مجلس الامة الطارئة لاستنكار الجرائم الانسانية بحق السوريين في حلب ، ان الخطوات التي اتخذتها دولة الكويت في هذا الشأن لم تكن محلية وحسب بل خليجية وعربية واسلامية ودولية.

وشدد على موقف الكويت الدائم الذي يدعو الى وقف فوري لاطلاق النار والاتجاه الى الحل السياسي ، الذي يعد «الخيار الوحيد الدائم الامن لحل الازمة السورية».

أضاف اننا ندرك جميعا فداحة المأساة السورية التي سوف تتم وللأسف الشديد عامها السادس ، حاصدة اكثر من 400 الف قتيل و4,8 مليون لاجئ و6,6 ملايين نازح داخليا وفق إحصائيات الأمم المتحدة.

وأوضح ان هذه المأساة الإنسانية قد ألقت بظلالها وتداعياتها الخطيرة على أمن واستقرار المنطقة ، وتجاوزت تأثيراتها المتفاقمة الداخل السوري إلى الدول المحيطة والإقليم برمته ، لافتا إلى أن تداعياتها وارتداداتها تنذر بعواقب لاتحمد عقباها تعصف بأمن واستقرار دولنا.

وذكر انه «لا شك ان جميعنا في هذه القاعة على وعي وإدراك تام بمدى المخاطر المتصاعدة التي تعيشها منطقتنا ، فكل ما حولنا يشهد وللأسف توترا متزايدا نسأل المولى عز وجل أن يقينا شروره ، ويمدنا بالقوة والعزم للحفاظ على أمننا واستقرارنا في هذه الأوقات العصيبة».

وأشاد الشيخ صباح الخالد بأن «دولة الكويت وإستشعارا بحجم الكارثة الإنسانية المأساوية التي تعرضت لها مدينة حلب مؤخرا ، قد إتخذت خطوات عدة وعلى كافة المستويات والأصعدة».

وبين أن «مجلس الوزراء أصدر بيانا بتاريخ 19 ديسمبر 2016 ، تم فيه إدانة وإستنكار العمليات التي إرتكبت بحق مدينة حلب وأهلها العزل ، والتأكيد على ضرورة تكاتف الشعب الكويتي وتعزيز الوحدة الوطنية ، والوقوف صفا واحدا خلف قيادته الحكيمة في مواجهة الظلم ورفع المعاناة عن الشعب السوري الشقيق» ، فضلا عن «تقديم الشكر والامتنان الى الشعب الكويتي لتجاوبه وتفاعله مع حملات جمع التبرعات التي قامت بها وزارة الإعلام وجمعية الهلال الأحمر الكويتي ولجان الإغاثة الإنسانية».

وقال الشيخ صباح الخالد إنه «على الصعيد الخليجي فقد تسقت دولة الكويت مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، لإصدار بيان يعبر عن حجم الفظائع والمعاناة الإنسانية في حلب حيث صدر البيان بتاريخ 13 ديسمبر 2016 ، والذي عبر عن الإدانة الشديدة لاستمرار القصف الوحشي لمدينة حلب السورية وما ينتج عنها من قتل للمدنيين الأبرياء وتدمير تام لهذه المدينة التاريخية العريقة».

وأوضح أنه «على الصعيد العربي فقد عقدت جامعة الدول العربية اجتماعين طارئين ، بناء على طلب دولة الكويت الأول عقد على مستوى المندوبين الدائمين لدى جامعة الدول العربية بتاريخ 4 أكتوبر 2016 ، والثاني تم عقده على المستوى الوزاري بتاريخ 19 ديسمبر 2016 ، وذلك لبحث تطورات الوضع في سوريا في ظل الأوضاع المأساوية في مدينة حلب».

وذكر أنه «على الصعيد الإسلامي عقدت منظمة التعاون الإسلامي إجتماعين طارئين للجنة التنفيذية للمنظمة بناء على طلب دولة الكويت كذلك ، الأول عقد على مستوى المندوبين الدائمين لدى منظمة التعاون الإسلامي بتاريخ 9 أكتوبر 2016 ، والاجتماع الثاني عقد على مستوى وزراء الخارجية بتاريخ 22 ديسمبر 2016 لبحث تطورات الأوضاع المأساوية في مدينة حلب».

وقال الشيخ صباح الخالد إنه إلى تلك الاجتماعات العربية والإسلامية الطارئة ، صدرت عدة قرارات وبيانات أدانت واستنكرت الجرائم ضد الإنسانية واعمال الإبادة الواقعة في مدينة حلب وباقي المدن السورية ، كما تضمنت تلك القرارات والبيانات مقترحات وافكارا عملية تقدمت بها دولة الكويت.

أضاف انه من تلك الاقتراحات والافكار القيام بما يلزم من اتصالات مع مختلف الأطراف المعنية ، وفي مقدمتها الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لاطلاعها على الموقف العربي والإسلامي من الأزمة السورية ، وحثها على اتخاذ مواقف من شأنها تحقيق وقف كامل لإطلاق النار ، والبدء في عملية سياسية تفضي إلى حل شامل للأزمة السورية ، ودعم مقترح عقد جلسة للجمعية العامة للامم المتحدة لإصدار قرار يدين الممارسات الوحشية على الأراضي السورية وخاصة في مدينة حلب.

وأفاد ان من مقترحات الكويت في هذا الشأن ايضا ، توجيه رسائل إلى المنظمات الإنسانية والدولية لحثها على التحرك لدعم الوضع الإنساني في سوريا وإغاثة السكان من المدنيين.

وأشار إلى انه «على الصعيد الدولي وتجنبا للعجز الحاصل في مجلس الأمن في القيام بواجباته تجاه ما يحدث في سوريا ، دعمت دولة الكويت الجهود التي تقوم بها كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر والجمهورية التركية ، لعقد اجتماع طارئ للجمعية العامة للامم المتحدة على أساس مبدأ «الاتحاد من أجل السلام» ، لتبيان الفظائع الإجرامية التي ترتكب في حلب».

وأوضح ان «ما تم ذكره هو موقف دولة الكويت في الجانب السياسي ، أما المسار الإنساني ومن منطلق الشعور بالمسؤولية ، والحرص على الوقوف بجانب الشعب السوري المنكوب في الداخل والخارج والتخفيف من معاناتهم ومأساتهم الإنسانية ، فقد استضافت دولة الكويت وبناء على طلب من الأمين العام للامم المتحدة ثلاثة مؤتمرات

■ ستبوء بالفشل محاولات إلهاء الرأي العربي والإسلامي لاخفاء وحشية ما يحدث تحت دعاوى محاربة الإرهاب

■ لا بدّ من وقف العدوان الأجنبي والميليشيات الطائفية والإرهابية وكل صور التدخل الخارجي في الشأن السوري

■ مطلوب وضع برنامج سياسي عاجل باختيار الشعب الشقيق من يحكمه بكل حرية بملء ارادته ويضمن وحدة أراضيه

الشيخ خالد الجراح متحدثا في الجلسة

■ الإسراع بتحديد خطة زمنية لعودة ابناء الشعب السوري المهاجر الى أرضه وتنفيذ برنامج عاجل وملح لاعادة الإعمار

■ إحالة جرائم الابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية الى المحكمة الجنائية الدولية وفقا للفصل السابع

■ نطالب وزارة الداخلية بتسهيل إجراءات اقامة والتحاق الإخوة السوريين بأقاربهم المقيمين في الكويت

عبدالله فهاد متحدثا

متابعة للجلسة

مشاورات